إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 12/368
للنشر الفوري
٢٨ سبتمبر ٢٠١٢

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي يوافق على توزيع الـــ ٢,٧ مليار دولار المتبقية من أرباح بيع الذهب الاستثنائية ضمن استراتيجية للاستمرار في إقراض البلدان منخفضة الدخل

وافق اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على توزيع ١,٧٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٢,٧ مليار دولار أمريكي) هي المبلغ المتبقي من أرباح بيع الذهب الاستثنائية، وذلك في إطار استراتيجية لدعم أداة الإقراض الميسر للبلدان منخفضة الدخل وتعزيز استمراريتها. وتضاف هذه الموارد إلى ٧٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (١,١ مليار دولار أمريكي) تمت الموافقة عليها بالفعل لإجراء عملية مشابهة ولكنها منفصلة لدعم البلدان ذات الدخل المنخفض أثناء الأزمة المالية العالمية.

وفي هذا الخصوص، قالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي إن "هذه خطوة كبيرة نحو إرساء عملياتنا المهمة المعنية بالبلدان منخفضة الدخل على مسار قابل للاستمرار." وأضافت: "أثناء الأزمة المالية في عام ٢٠٠٩، تمكنا من زيادة المساعدة المالية لبلداننا الأعضاء ذات الدخل المنخفض، مما ساعدها على اجتياز العاصفة والحفاظ على المكاسب التي حاربت بقوة لتحقيقها في معركتها ضد الفقر. والاستراتيجية التي أقرها المجلس التنفيذي اليوم تضمن للصندوق قدرة أكبر على مساعدة هذه البلدان في استيعاب الصدمات المستقبلية وتتيح لها ركيزة تستند إليها في جهودها من أجل نمو اقتصادي أقوى وأكثر استمرارية."

وبمقتضى قرار اليوم، ستوزَّع احتياطيات بقيمة ١,٧٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة ناشئة عن أرباح بيع الذهب على البلدان الأعضاء في الصندوق بالتناسب مع حصة عضوية كل منها، من أجل زيادة الموارد المتاحة لدعم القروض التي يقدمها "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" (PRGT)، وهو أداة الصندوق للإقراض بشروط ميسرة. ولن يتم التوزيع حتى يقدم البلدان الأعضاء تأكيدات مُرْضية بأنها ستتيح للصندوق الاستئماني مبلغا معادلا لنسبة ٩٠% على الأقل من مبلغ التوزيع المقرر. وقد تمت الموافقة بالفعل على توزيع مماثل لمبلغ من الاحتياطيات الناشئة عن أرباح بيع الذهب الاستثنائية قدره ٧٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كجزء من مجموعة تدابير تم الاتفاق عليها في عام ٢٠٠٩ لتمويل الصندوق الاستئماني بما يعزز قدرة الصندوق على تقديم القروض الميسرة على

مدار الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤. وحتى الآن، تلقى الصندوق تأكيدات من البلدان الأعضاء بأن مبلغا يعادل ٨٧,٤% من هذا التوزيع سوف يتاح للصندوق الاستئماني، وسيتم إجراء التوزيع الفعلي بمجرد وصول هذه التأكيدات إلى مستوى ٩٠% من القيمة الكلية. ويمكن الاطلاع في موقعنا الإلكتروني على قائمة حديثة بتعهدات البلدان الأعضاء من خلال هذا الرابط.

وفي هذا السياق قالت السيدة لاغارد: "أود توجيه الشكر إلى كل البلدان الأعضاء التي بادرت بالمساهمة حتى نتمكن من دعم البلدان منخفضة الدخل أثناء الأزمة، وأدعو كل بلداننا الأعضاء إلى تجديد التزامها في هذا الصدد عن طريق استكمال هذا الجهد العالمي الهادف إلى توفير الموارد اللازمة لكي نواصل تقديم هذا الدعم في السنوات القادمة."

وقد باع الصندوق جزءا من رصيد الذهب قدره ٤٠٣,٣ طن متري في إطار السعي لضمان تمويل عمليات الصندوق اليومية على المدى الطويل من خلال إنشاء صندوق وَقْف تودع فيه الأرباح التي كان من المتوقع أن تبلغ ٤,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (٦,٨ مليار دولار أمريكي). ونظرا لارتفاع أسعار الذهب العالمية في فترة إتمام المبيعات، تحققت أرباح "استثنائية" قدرها ٢,٤٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣,٨ مليار دولار) بالإضافة إلى أرباح قدرها ٨٥٠ دولارا أمريكيا للأوقية كانت متوقعة عند التخطيط الأولي لعمليات البيع. وبصدور قرار اليوم، وافق المجلس التنفيذي على توزيع كل الأرباح الاستثنائية في سياق استراتيجيات لدعم الإقراض الميسر للبلدان منخفضة الدخل ــ وهو إقراض بدون فوائد في الوقت الراهن.

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بالضغط على الروابط التالية:

الصندوق ومبيعات الذهب ــ أسئلة وأجوبة

سبتمبر ٢٠١٢: مراجعة التسهيلات المتاحة للبلدان منخفضة الدخل

نشرة الصندوق الإلكترونية في يوليو ٢٠٠٩: الصندوق يدعم التدابير الجديدة للإقراض الميسر

تعهدات بدعم القروض المقدمة من "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" على أساس توزيع ٧٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

صحيفة وقائع: الذهب في صندوق النقد الدولي